

تنسيقية تيار الثورة السودانية .

البرنامج السياسي - الثوري - تحديث (مايو 2020 م)



الفهرس



الباب الاول, المرجعيات:

- **(مقترح ميثاق الثورة السودانية والمرحلة الانتقالية)الصادر في ابريل 2019 م _ تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية**
- **مبادئ الشرعية الثورية ابريل 2019م.**
- **رؤية تصعيد المجلس التشريعي القومي المستقل ,والمجالس والسلطات المحلية والاقليمية سبتمبر 2019 م.**
- **الديباجة الاقتصادية ابريل 2020 م**
- **حزمة القضايا الخمسة (العاجلة) ابريل 2020 م.**
- **مقترح تعزيز استحقاقات السلام مايو 2020 م .**

التعريف والاهداف وضوابط العمل ديسمبر2018:

تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية و يشار إليها في هذه الوثيقه (بالتنسيقية)، هي بوتقة عريضة مستقلة تضم / و تنسق مع المجموعات الثورية ذات الحضور الفعلي في الثورة السودانية في الداخل و الخارج و ذلك بحيادية تامة إلا من انحيازها المطلق للثورة السودانية و مطالبها العادلة (حريه سلام و عداله) ، دونما أي ميول سياسية، جهوية، أو عقدية ، و ذلك في حدود إتفاق الحد الأدني و ضوابط العمل الثوري السلمي المشار إليها إدناه

الأهداف

- **توحيد صف القوى الثورية و الشبابية ، مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء في كل مدن و أرياف السودان وفي الخارج تحت أهداف الثورة السودانية.**
- **المساهمة مع بقية قوى الثورة السودانية في بلورة أهداف الثورة والعمل على تحقيقها وحمايتها.**
- **المساهمة في دعم كافة القضايا الوطنية.**
- **العمل على وضع برامج لحلحلة القاضيا الوطنية و وضع خطط لتنفيذها بالتواثق.**



ضوابط العمل

- **تضم التنسيقية مكونات القوي الشبابية، مجموعات قوي شبابية ثورية في المركز و هالاقاليم ، منظومات بناء و تغيير ، شخصيات عامه، ناشطين في مجالات متعددة، و كل من يؤمن و يقر بمحتوي هذه الوثيقه من قوي المجتمع المدني _ مجموعات و أفراد.**
- **تتعهد القوي الموقعه علي هذه الديباجه بالإلتزام بثوابت الثورة السودانية في إطارها السلمي و أدواتها المشروعة بالإضافة إلي مقررات التنسيقية ؛ علي رأسها الشعار الواحد #تسقط_بس ، اللاءات الثلاثه لا حوار لا تسويه لا إنتخابات ، قومية الثورة ، التنسيق و التضامن مع كل قوي الثورة ، إعداد/ طرح / دعم ميثاق الثورة السودانية و أي مقررات أخري يتم تحديدها داخل التنسيقية .**
- **يتم التنسيق مع قوي الثورة المختلفة بالإتصال المباشر و عبر صيغة مخاطبة محدده واضحة المحتوي موحده ، يعدها مكتب التنسيق.**
- **أي مجموعه تنضم إلي التنسيقية يتم تمثيلها بممثل واحد علي الأقل لكل مكتب من مكاتب التنسيقية ، و تأمن التنسيقية علي هذا التمثيل كحق و واجب.**
- **كل مكتب من مكاتب التنسيقية يقوم بمهام تخصصيه محدده مع الربط النشط ما بين المكاتب ليتكامل الفعل ، و تتم المتابعه بشكل يومي مع عمل تقرير يومي نهاية كل يوم و تتم تسمية مهام برنامج اليوم التالي ، و تسهيلا لذلك يتم تحديد مقرر لكل مكتب يدير هذه المدونات اليوميه.**
- **ورشة الميثاق تقوم بإعداد الميثاق و مراجعته و عرضه بصورته النهائيه لمكتب التنسيق و المكاتب الأخري في مرحلة قراءه أخيرة ليتم بعد ذلك تنقيحه مره أخري بواسطة الورشه و من ثم طرحه بواسطة اعلام التنسيقية.**
- **الخط الإعلامي العام للتنسيقيه يتسق تماما مع متطلبات الثورة في الميدان و مع برنامج التنسيقيه و ميثاق الثورة ، علي أن يتم تحديد النقاط العاجله و ترتيب اولوياتها يوميا عند الساعات الأولي من الصباح.**
- **العمل الميداني شأن منفصل تماما تقوم به القياده الميدانيه في المركز و الأقاليم مع ربط آمن يديره الميدان بكل من الإعلام و الدعم و التنسيق.**
- **يجتمع كل مكتب لضرورات العمل و من الممكن عمليا قيام ورش مشتركة بين المكاتب المختلفة لمهام محددة. و يقوم مكتب التنسيق بوضع الخطوط العريضة لخطط عمل المكاتب الأخري بشكل مستمر كواحدة**



من مهامه الأساسية يشمل ذلك الخط السياسي و الاعلامي ، و يتابع تنفيذها بتقارير دورية و أخري عاجلة متي ما لزم ذلك ، مع متابعة لصيقه لحصيلة العمل اليومي و تقويمه.

- **المجموعات العامه و الصفحات من مهام المكتب الاعلامي من حيث الأدارة و المتابعه مع الترويج و الضبط و التأمين ، و يفضل إيجاد ورش اعلاميه متخصصه مستمره.**





الباب الثاني ,قراءة عامة

وضع الحكومة الإنتقالية.:

- **هنالك قصور دستوري أقرب للفراغ الدستوري يشوب الفترة الإنتقالية إذ أن الوثيقة الدستورية الموقعة بين طرفي الشراكة مخفية عن أنظار الرأي العام و بإعتراف الحكومة نفسها و حاضنتها السياسية (قوي الحرية و التغيير) مما تسبب في إنعدام الثقة بين الشعب و الحكومة بل و جُعلت الوثيقة بهذا التغييب عرضةً للإختراق الماثل أمامنا و المتكرر بشكل يومي و التعدي علي الصلاحيات المدرجة في نصوصها المسرّبه للجماهير.**
- **تم تشكيل هذه الحكومة بطريقة محاصصات حصرية علي الأحزاب السياسية دون غيرها مما خلق تضييق لحجم الحاضنة الشعبية حولها خاصة و أنها أتت ضعيفه في أدائها و إلتزامها بمطلوبات الثورة .**
- **الوثيقة الدستورية بشكلها الموصوف أعلاه تحتاج لمراجعات و إعادة صياغة و تحديدات قاطعة لمهام و صلاحيات مكونات الحكومة و كان ذلك يتطلب وجود مجلس تشريعي قومي مستقل و قد تم تغييبه و إهماله عمدا، كما أن مؤشرات إمكانية تكوينه الحاليه تشير لتكرار المحاصصات و نقل العطب الحكومي إلي مفاصل المجلس التشريعي بدلاً عن تأسيسه علي أساس قومي و مستقل و تمثيل إقليمي متوازن ليمثل الشعب و ثورته بحق و حقيقه و يتبني معالجات العيوب الدستورية و التنفيذية.**
- **تم تغييب السلطات الإقليمية المدنية (المستقلة) كذلك، مقابل محاصصات حزبية . و هذا من شأنه تعطيل للمعطل أصلا حيث البقاء في سلطات إقليمية عسكرية لأكثر من عام ثم التحول إلي محاصصات و مجاملات أسرية لن يعالج أزمة الحكم الإقليمي و إلتزامه الثوري و قد أدي و سيؤدي إلي فراغ إداري كبير.**
- **الضائقة الإقتصادية و جدل البرنامج الإقتصادي مع إستمرار التمكين الإقتصادي لبقايا دولة الإنقاذ من خلال شركات و إستثمارات ضخمه كمّاً و حجماً تحت سلطة العسكر و أجهزة الأمن الإنقاذية، كلها عوامل أدت إلي معاناة كبيرة يعيشها الشعب السوداني و تزداد يومياً في كل بقاع السودان. و عندما شرعت الحكومه في معالجات فلم تأتي إلّا بما هو أكثر تعقيدا و عجزاً**

عن معالجة الخلل الإقتصادي إذ تم تسليم المعالجات لذات آلية التمكين لدولة الإنقاذ و بقاياها متمثلة في ما يسمي بالشق العسكري في الحكومة الإنتقالية.

- **غياب الشفافية و الإعلام الرسمي النزيه و الإستعاضة عنه بإعلام بديل غير منضبط و مكمم للأفواه يمارس الإقصاء و التغبيش و تخوين الرأي الثوري الآخر أدي إلي تعميق الهوة بين الحكومة الراعية له و الشارع العام، و ساهم في مزيد من التغييب و الإحباط العام.**
- **لم تتعامل الحكومة (المدنية) مع ملفي السلام و العداله بقدر من المسوؤلية، ، إذ تركت رمة القضية للشق العسكري إلا من مشاركات مدنية خجولة، ثم تنكرت منابرها السياسية أخيراً علي مجلسها الأعلي للسلام و إستفاقت إلي المطلب الجماهيري القديم و هو تكوين مفوضية عامه للسلام .**
- **موضوع العداله ليس موضع مساومات. فهذه أرواح و دماء و حقوق و شرف و كرامة أفراد و مجتمعات و شعب لا تحتمل أعرافه مثل هذه المساومات. و من يساوم في هذه القضايا فهو يرتكب جرماً بالإشتراك و عن طريق التستر و تغييب العدالة عمداً و يصبح عرضة للمساءلة القانونية. و هذا أمر يجب أن تعيه السلطات الإنتقالية جيداً.**
- **بشكل عام فإن سلطات الفترة الإنتقالية تحتاج لمعالجات جذرية و عاجلة علي كل مستويات هياكلها، و معالجات دستورية مرتبطة بالوثيقة، و قانونية، و برامجية في الإقتصاد و غيره. و هذا يتطلب بالطبع تحالف ثوري عريض و مشاركه فعليه في القضايا الأساسية و علي رأسها السلام الذي هو أحد المداخل الرئيسية لإجراء هذه المعالجات اللازمه لكل إخفاقات و نقاط ضعف الحكومه الإنتقالية .**



الباب الثالث,المبادئ الاساسية:

1. الاصطفاف مع والعمل علي استمرار الثورة السودانية بكامل قواها وادواتها الي حين تحقيق كافة استحقاقاتها الانتقالية ومن ثم حماية حقوقها ومكتسباتها خلال الفترة الديمقراطية التي تليها.
2. العمل علي مبدا المشاركة المتوازنة بين كل مكونات الثورة السودانية القومية (مطلبية , شبابية,قوى تحررية , النقابية, السياسية. الطوعية المدنية والاجتماعية) ولجان المقاومة و علي اساس القيادة الجماعية في الحكم والتشريع والبناء وحماية الثورة في كل المبادئ الواردة لاحقا .
3. تحقيق السلطة الانتقالية المدنية الكاملة علي كافة المستويات: التنفيذية ,التشريعية والعدلية وعلي اساس قومي مستقل.
4. صياغة دستور انتقالي ثوري لا يسقط اي من مطلوبات واستحقاقات الثورة السودانية ودولة المواطنة كاملة الحقوق والواجبات .
5. التواثق علي الدستور الانتقالي الثوري بين مكونات الثورة السودانية (مشار اليها في المبدآ رقم 2) وتكليف مجلس ثوري مشترك بينها لحماية وتنفيذ مبادئ وبنود الدستور الانتقالي .
6. الاقرار بمبدا العدالة الانتقالية كمدخل اساسي لاستحقاقات الثورة وتنفيذ ثوابت العدالة الانتقالية وهي:

ا) التوقيع علي ميثاق روما وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية .

ب) اعادة هيكلة الاجهزة القضائية والعدلية وتقديم مطلوبي العدالة الي المحاكم فورا في كافة قضايا الحرب والابادة والمظالم الاجتماعية والسياسية وتقويض الدستور وقضايا الفساد السياسي,الاداري,المالي,الدبلوماسي و قضايا الاقتصاد والسيادة الوطنية وكافة الجرائم ضد الانسانية منذ 1989 م بكل اشكالها.



ج) تشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم والانتهاكات ضد ثورة الشعب في ثورة ديسمبر 2018 م وعلي راسها مجزرتي الثامن من رمضان و 29 رمضان (3 يونيو2019م) امام القيادة العامة للجيش و كافة الانتهاكات والجرائم اللاحقة خلال الثورة السودانية في كافة ارجاء البلاد .

د) مراجعة كافة القوانين والتشريعات بما يضمن سيادة حكم القانون والغاء القوانين المقيدة للحريات واضافة مواد من شانها انهاء ظاهرة الافلات من العقاب.

7. الاقرار بمبدا السلام كاساس لبناء الدولة السودانية واستكمال استحقاقات السلام بين كافة الاطراف المعنية كشركاء اصيلين في الثورة السودانية لا كاطراف معزولة عنها في معادلة حرب وسلام مشوهة, علي ان تدير عملية استكمال استحقاقات السلام مفوضية مدنية من الحكومة الانتقالية المدنية المكلفة تكلف من خلالها لجنة ترتيبات امنية مشتركة بما يتناسب ومطلوبات الترتيبات الامنية.علي ان يتم حل كل مشكلات المجموعات المسلحة كافة وعلاج جزور الازمة داخل السودان.

8. تكليف لجنة قانونية مستقلة من مكونات الثورة السودانية المذكورة في الفقرة 2 اعلاه تتولي صياغة الدستور الانتقالي ومن ثم تتحول الي لجنة قانوننية دائمة تابعة للبرلمان الثوري الانتقالي (الجهاز التشريعي) للاشراف علي اي مهام قانونية تشريعية لاحقة.

9. التحضير عبر البرلمان الثوري(الجهاز التشريعي) للمؤتمر الدستوري لصياغة مقترح دستور السودان الدائم متضمنا القضايا السياسية والاجتماعية الاجلة كالهوية الاجتماعية للدولة والهوية السياسية ,نظام الحكم ,القوانين الدائمة والأطر الاقتصادية والقومية الاخري.

10. صياغة قانون انتخابات بواسطة اللجنة القانونية للبرلمان الثوري (الجهاز التشريعي) واجازته عبر البرلمان الثوري (الجهاز التشريعي) واعتماده بواسطة هياكل السلطة الانتقالية (التشريعية . التنفيذية والعدلية) وتنفيذه في عملية التحول الديمقراطي.

11. تقديم البرنامج السياسي الثوري المصاحب لهذه المبادئ كاساس لادارة الفترة الانتقالية. علي ان يتم تاسيسه وتعضيده من خلال اليتين اعتمدتهما تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية وهما:

ا) انعقاد ورشة داخلية لمراجعة المحتوي,الصياغة,المبادئ الاساسية وحزمة القضايا المزكورة.

ب) الية المشاركة بفتح ومناقشة هذا البرنامج مع الشركاء في قوى الثورة السودانية المشار اليها في الفقرة 2 من المبادئ الاساسية .



الباب االرابع ,حزمة القضايا الخمسه العاجلة:

اولا, العدالة :

1. **التوقيع والتصديق علي ميثاق روما و تسليم المطلوبين في قضايا الابادة الجماعية و التطهير العرقي والجرائم الاخري بمناطق دارفور ,النيل الازرق و جبال النوبة لانفاذ اوامر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.**
2. **تشكيل لجنة تحقيق دولية عاجلة لقضية مجزرة القيادة العامة بحق الشهداء ,الضحايا و المفقودين.**
3. **إعفاء رئيس القضاء العام و إعادة هيكلة القضاء العام و هيكلة و تأسيس الأجهزة العدلية الأخري.**
4. **تشكيل محاكم داخلية فورية لكل من إرتكبوا جرائم بحق المواطن و الوطن من منسوبي النظام البائد و أجهزته.**

إذ أنه و بدون تحقيق العدالة لن يتم السلام و الإستقرار أو التنمية و الإصلاح الإقتصادي و بقية إستحقاقات الثورة الأخري و هاهي التجارب الجادة للإصلاح تتبخر من بين أيدينا جميعاً بفعل بقايا دولة الإنقاذ البائدة.

ثانياً، المجلس التشريعي المستقل:

1. **أن يتم تشكيل المجلس التشريعي المستقل فوراً علي أساس التصعيد الإقليمي جغرافيا باستقلالية و حرية تامة في إختيار ممثلي الشعب و يشمل ذلك منسوبي الأحزاب و الحركات التحررية و المنظومات المجتمعية و مكونات الثورة و لكن من قلب الجماهير لتختار ذوي الأهلية و التزكية المجتمعية.**
2. **منع المحاصصات الحزبية الصفوية الحصرية و الخاصة بالأحزاب السياسية دون غيرها من مكونات الثورة مما سيعيد تجربة محاصصات مجلسي السيادة و الوزراء حيث يتنافي ذلك مع مبادئ الشفافية و العدالة و تحقيق حكم الشعب للشعب.**



3. **أن تشرف لجان المقاومة في كافة الأقاليم و المركز و معسكرات النزوح علي عملية التصعيد الشعبي للمجلس التشريعي (و كذلك الولاة و السلطات و المجالس الإقليمية و المحلية).**
4. **أن يتم التشاور بواسطة لجان المقاومة مع مجتمعات الأقاليم المتضررة من الحرب، و مع الحركات التحررية مباشرة بخصوص التصعيد للمجلس التشريعي (و كذلك الولاة و السلطات الإقليمية و المحلية) فيما يخص المفوضين من تلكم الأقاليم للجهازين الإقليمي و التشريعي، إستنادا علي الثقة المتبادلة و الشراكة الثورية الراسخة بين هذه المكونات.**
5. **إضافة تمثيل إيجابي من متخصصين في المجالات المهمة لأداء المجلس التشريعي كالإقتصاد و القانون و غيرها، تشرف علي ذلك لجان المقاومة مع مراعاة التمثيل الإيجابي للمرأة و الشباب خلال مجمل عملية التصعيد.**
6. **أن تقوم لجان المقاومة برفع و إعلان القائمة النهائية لأعضاء المجلس التشريعي نيابة عن الشعب و الثورة السودانية, الي المجلس الثوري المشترك.**

ثالثاً , الولاة و سلطات و مجالس الأقاليم و المحليات:

1. **إختيار و تصعيد الولاة و القيادة التنفيذية و المجالس الإقليمية و المحلية وفقاً للرغبة و التفويض الشعبي علي مستوي كل محليات الاقليم الواحد أسوة بآلية إختيار المجلس التشريعي و تحت إشراف لجان المقاومة في كل إقليم.**
2. **رفع قوائم مرشحي السلطات و المجالس الإقليمية و المحلية الخاصة بأقاليم النزاعات المتضررة من الحرب (مناطق دارفور، جبال النوبة و النيل الأزرق) بالتشاور المباشر أيضاً ما بين لجان المقاومة في ذات الأقاليم و الرفاق قيادات الحركات التحررية .**
3. **إعتماد المفوضين للسلطات الإقليمية بواسطة لجان المقاومة عن طريق تدقيق السيرة الذاتية و السياسية و التحري المجتمعي و تقديم قوائم المرشحين لرئيس مجلس الوزراء لإجراء مزيد من المعاينة و التقييم و من ثم التعيين تعزيزاً لخيارات جماهير الثورة بالأقاليم.**

رابعاً، رؤيتنا للسلام:

مقدمه:

نؤكد نحن في تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية (تحالف الحركات الشبابية و القوي الشبابية الثورية المستقلة) علي أن إستكمال إستحقاقات السلام جزء أساسي في



مطلوبات و دواعي الثورة السودانية. و ظللنا نؤكد علي ذلك و ان عملية (السلام) عمليه مدنية بالأساس تستصحب معها ترتيبات أمنية و ليس العكس، و أن حضور كل الأطراف المعنية بإستكمال مفاصل هذه العمليه المدنية السلميه علي طاولة الحوار بما فيها المكون المجتمعي لمناطق الضرر هي شروط أساسية لابد منها و في وجود حاضنه شعبية ثورية تتقدمها رقابة ثورية جنباً إلي جنب مع الحضور الرسمي للدولة، و توفير إعلام حصري شفيف و مسؤول تماما عن عكس مجريات و تطورات عملية السلام للرأي العام ساعة بساعه .

كما نعرِّف هذه الحروب بأنها كانت (و مازالت) هي حروب مزيج من العنصرية و الإبادات المنظمة و التغيير الديمغرافي و العقدي في إطار مشروع الأسلمه و التعريب القسريين بواسطة الحركة الإسلاموية العالمية و مكونها السوداني- الجبهة الإسلامية القومية و أحزابها و منظوماتها المدنية و مليشياتها (المنظمة!) و غير المنظمة.

ا) عهد و ميثاق.

نتواثق نحن في تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية في الداخل و الخارج و مع حلفائنا بالإنحياز التام لقضايا المتضررين من المدنيين في مناطق دارفور و النيل الازرق و جنوب كردفان و جبال النوبه و شرق السودان و كل مناطق الضرر و الظلم الأخري في الهامش السوداني بل و في المركز، و أن نعمل جنباً إلي جنب مع الحركات التحررية و لجان المقاومة و كل مكونات الثورة السودانية الأخري علي تحقيق عملية السلام و جعلها واقعاً يمشي في طريق الثورة السودانية و ذلك بما يتسق مع الدولة المدنية الكاملة و دولة المواطنة و الديمقراطية، و تصفية بقايا و رموز دولة الإنقاذ و الحركة الإسلامية و أحزابها و منظوماتها و مليشياتها وصولا إلي تحقيق دولة العدالة و القانون و السلام العادل و السلم الإجتماعي و إزالة الغبن و تتويج مفاهيم المساواة في الحقوق و الواجبات و محاربة التفرقة العنصرية و الدينية و الثقافية في الدولة السودانية الواعدة.

ب) احكام عامة.

1. **تفعيل مفهوم السلام كقضية قومية يعني بها الجميع لما خلفته آثار الحرب من مرارات في الواقع السوداني ككل، و خلق إلتفاف شعبي واسع حول خطوات السلام و ذلك تأسيساً لحاضنه شعبيه ضامنه و مؤمنه لعملية السلام.**



2. أن تصحب عملية السلام آليه إعلاميه مكلفه بتحديد قاطع و حصرية علي قنوات الإعلام الرسمية بالداخل و وكالة الإعلام السودانية كمنصات رئيسية لنشر للخبر و إستناداً علي مصدر مشترك- لجنه إعلاميه- تحددها آلية السلام من كل أطراف الحوار . و تكون اللجنة الإعلامية تحت الرقابه الشعبيه كذلك .

3. بما أن عملية السلام و العدالة و القانون مرتبطه ببعضها و مكمله للإستحقاقات الثورية تجاه الإعتداءات و الإبادة و الضرر الإجتماعي بكل أشكاله و الجراحات الإجتماعية و النفسية، فإن عملية السلام عملية مدنية بالأساس و إن كانت تستصحب ترتيبات أمنيه تقوم بها لجنه متخصصه لذلك. عليه يجب ان تكون عملية السلام تحت أشراف و رعاية و إدارة البرلمان الثوري (الجهاز التشريعي) ممثل الدولة و الشعب معاً .

4. تحتاج عملية السلام إلي جانب الرعايه و الرقابه الشعبيه و المدنيه و الإعلام المحدد، تحتاج بالطبع للجان متخصصه في كل المجالات المتعلقه بالسلام و رد الحقوق و جبر الضرر و تحقيق العداله. و هذا ما يجعلنا نتحدث عن ضرورة وجود مفوضية عامه للسلام تحت البرلمان الثوري تحتوي كل هذه اللجان المتخصصه بتنسيق دقيق فيما بينها. و علي أن تكون لجنة الترتيبات الأمنية رباعية الأضلاع جزء من هذه المفوضية كلجنة متخصصة مثلها مثل لجان إستحقاقات السلام الأخري تتكون من:

1/ الجيش والقوات النظامية.

2/ الحركات التحرريه .

3/الحكومة المدنية .

4/ لجان قانونية متخصصة.

5/ الغاء كافة الاحكام الجائرة بحق الحركات المسلحة واعادة كافة الممتلكات التي تمت مصادرتها بواسطة سلطة الانقاذ وذلك تمهيدا لنقل عملية السلام لتكون بالداخل وتهيئة المناخ العام امنيا واعلاميا.

ج) مهام مفوضية السلام :

1. جمع رؤي مكتوبه حول مشروع السلام من كل الأطراف المعنيه بما فيها الحكومه المدنية، و تلخيص مسوده برامج و جدول زمني مضبوط للمفاوضات علي اساس تصنيف القضايا الي الاتي:
   I. قضايا جذور الازمة السودانية والقضايا القومية الكبري
   II. القضايا التي تخص حركات الكفاح المسلح .
   III. القضايا التي تعني باصحاب الضرر من النازحين واللاجئين والمتضررين من الحرب في مناطق النزاع..

2. تأسيس اللجان المتخصصة بمشاركة واسعه و تخصصيه عاليه.
3. إعتماد آلية رقابه شعبية لمراقبة مجمل عملية السلام و حراستها و مراقبة و ضبط الشق الإعلامي فيها لخطورته.ويراعي فيهاإشراك ممثلين مدنيين من مناطق الضرر عبر آلية تمثيل تناسب أهل كل منطقه من مناطق دارفور و النيل الازرق و جنوب كردفان و جبال النوبة و شرق السودان.

4. تأسيس صندوق قومي دائم لدعم السلام منذ مرحلة المفاوضات و مرورا بكل مراحل السلام القادمة مما يوفر مشاركه فعليه عامه و هذا له مردوده الكبير في المفهوم السوداني الشعبي العميق (المروءة و النفير).

5. نوصي بجعل الموضوعات ذات الطابع الدستوري كتعريف الهوية السودانية و اللغة و أصول الحضارة و الثقافة السودانية، علاقة الأديات السماوية و المعتقدات في السودان بسياسة الدولة، حقوق تقرير مصير الشعوب و المناطق السودانية المختلفه، و غيرها من

المشـروعات الدسـتورية الكبيـرة، جعلهـا و تثبيتهـا كحقـوق أساسـية علـي ملفـات السـلام لضـمان إسـتيفاء حقهـا بتلخيصـها لاحقـا لاقـرب مـؤتمر دسـتوري كتابـةً و مـن ثـم عرضـها علـي البرلمـان الثوري.

6. تـوفير غطـاء إقليمـي- دولـي لعمليـة السـلام مـن بـاب التوثيـق و الضـمانات الاقليميـة و العالميـة مـع التمسـك التـام بسـودانوية عمليـة السـلام كجـزء اصـيل فـي الثـورة السـودانية و شـعاراتها، و التمسك دائماً و أبداً بالسيادة الوطنية و الإستقلالية عالمياً .

7. حياديـة مفوضـية السـلام و الرقابـة الشـعبية حولهـا و الإعـلام الخـاص بعمليـة السـلام و العمـل علــي توحيـد رؤي الحركـات و الأطـراف المعنيـة بالسـلام و علـي أسـاس القضـايا لا التفريـق بينهـا بإبتـداع إتجاهـات متنـافره و مسـارات متشـعبه كمـا حـدث فـي جوبـا. و ذلـك إنطلاقـاً مـن أن عمليـة السـلام توافقيـة لا تنافسـية نِديّـه، و مـن بـاب أولـي أن تتوافـق حركـات الكفـاح المسـلح في ما بينها لطبيعة قضاياها المشتركة و شعوبها المترابطة .

8. إحتـرام كـل الجهـود و الآراء المقدمـة لمشـروع السـلام مـن أي جهـة مـن مكونـات الثـورة، لأنـه مشـروع قـومي مشـترك لا يحتمـل الإقصـاء و لـيس فيـه رئـيس و مـرؤوس، الأصـل فيـه القضـايا و الفيصـل فيـه إنتصـارها. أصـحاب الحقـوق هـم الجمـاهير فـي منـاطق الحـرب و مـا المناضـلين لأجلهم إلا قضاة عدول لنصرة المظلوم.



خامسا ,الديباجة الاقتصادية :

- **حصر كل إستثمارات و شركات دولتنا السودانية و ثرواتها، خاصة التي تم الإستيلاء عليها حيث تم تجنيبها عن الخزينة العامة بواسطة القوات العسكرية و الأمنية، و من ثم إرجاعها إلي قنواتها المشروعة في الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء، وزارة المالية) و البنك المركزي لتبقي جميعها تحت سلطة الشعب و حكومته ,تحت اشراف اللجنة الاقتصادية بللبرلمان الثوري.**

- **وضع يد الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء)، على كل أنواع الانتاج المحلي و التعدين و الثروات في باطن الأرض السودانية. و إدارة عملية التنقيب و إستخلاص الذهب عن طريق إدارة مدنية و بواسطة شركة قطاع عام تُتبع مباشرة لمجلس الوزراء. مع منع تصدير الذهب و تحريم تهريبه للإحتفاظ به كمخزون إستراتيجي في البنك المركزي لدعم و تغذية قيمة العملة المحلية.**

- **إسترداد جميع الأموال و الثروات المنهوبة التي تم إخفاؤها في الداخل و الخارج، بتحقيق العدالة و إصدار أحكام قضائية نافذة نستطيع من خلالها إسترداد الحقوق المنهوبة .و يتبعها العزل السياسي لكامل منظومات الحزب البائد.**

- **إلغاء العملة المحلية المعمول بها فوراً و طباعة عملة سودانية بقيمة جديدة يحددها البنك المركزي إستناداً على الثروات القومية الظاهرة و الكامنة في باطن الأرض، و يحقق ذلك إتجاهين مهمين هما حصر الكتلة النقدية و التحكم فيها مركزياً لمعالجة الترهل الإقتصادي، بالإضافة إلى إغاثة العملة المحلية من الغرق و الإنهيار الذي أصابها و جعلها عرضة لما يسمى بسعر الصرف! حتي نعيد للجنيه السوداني هيبته المفقودة.**

- **ضبط الحدود و الموانئ و المطارات بحراسة ثورية مشددة و سن قوانين صارمة تمنع التهريب و التجارة غير المشروعة و حركة المتاجرين و المهاجرين عبرها.**



- **الاستفادة من (القيمة المضافة) من خلال منع تصدير المواد الخام و إناث الماشية و المنتجات الزراعية و المعدنية و غيرهـا من دعامات أمن الدولة الاقتصادي و القومي.و إقامة شراكات ذكية عاجلة لتأسيس ترسانة صناعات تحويلية ترفع من قيمة الصادر و تستوعب الخريجين و الفنيين و الأيدي العاملة.**

- **وضع تشريعات حاسمة لمحاربة الفساد و الكسب غير المشروع لتحقيق الأمن الإقتصادي القومي المستقر و المستقل.**



الخاتمة:

اعلاه برنامج سياسي ثوري تتبناه و تقدمه تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية للراي العام و لكافة قوى الثورة ، وندعوللالتفاف حوله نحو اعادة اصطفاف ثوري يعبر بالثورة السودانية الي تحقيق استحقاقاتها و مطالبها. وقد إنحصر هذا البرنامج في حزمة قضايا عاجلة وستتبعه رؤي وإعلانات حول مالم يتم تضمينه فيه ، ونهدف إلى مزيد من التفاكر لخلق أكبر تحالف ثوري وإعداد وثيقة دستورية تحقق كافة إستحقاقات ثورتنا العظيمة.



تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية

ورشة تحديث البرنامج السياسي

مايو 2020 م